تحليلات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2025
قيادة التحالفات وإدارة الانكفاء المنظم

د. علي فارس حميد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2025
قيادة التحالفات وإدارة الانكفاء المنظم

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الأمنية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /شؤون إقليمية ودولية، الأمن والدفاع

د. علي فارس حميد / أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية في جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

تمثل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2025 انعطافه بنيوية في مقاربة الولايات المتحدة لدورها ووظيفتها داخل النظام الدولي، إذ تؤسس لمرحلة جديدة قوامها تقليص الالتزامات الخارجية طويلة الأمد، وإعادة ترتيب الأولويات الجغرافية، واعتماد مقاربة واقعية انتقائية في إدارة الصراعات والتحالفات الدولية. ولا يقتصر هذا التحول على كونه تعديلاً تكتيكياً في أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، بل يعكس إعادة تعريف أعمق لمفهوم القيادة الأمريكية، وحدود الانخراط العسكري، وآليات تقاسم الأعباء مع الحلفاء والشركاء.

وبالنظر إلى الثقل الاستراتيجي للولايات المتحدة من حيث قدرتها على التأثير والفاعلية البنيوية في تشكيل البيئات الأمنية الإقليمية، تبرز أهمية تحليل التداعيات الاستراتيجية لهذه التحولات على الأمن القومي العراقي، وأمن منطقة الخليج العربي، وسلوك إيران الإقليمي، بوصفها وحدات تحليل متداخلة ضمن منظومة أمنية إقليمية واحدة. إذ تنطلق الدراسة من مقاربة تحليلية مقارنة، تدمج قراءة لاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية منذ إدارة أوباما، مروراً بإدارة ترامب الأولى، ثم إدارة بايدن، وصولاً إلى استراتيجية عام 2025، وربطها بالتحولات البنيوية التي شهدتها البيئة الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط.

وتفترض الدراسة أن الانكفاء الأمريكي المنظَّم، كما تعكسه استراتيجية عام 2025، لا يفضي بالضرورة إلى فراغ أمني مباشر، بقدر ما يعيد توزيع أعباء الأمن، ويعيد تعريف أنماط الردع والشراكة، ويختبر قدرة الفاعلين الإقليميين على إنتاج توازناتهم الذاتية في ظل تراجع دور الضامن الخارجي التقليدي. وعليه، تسعى هذه المقالة العلمية

إلى تحليل كيفية تفاعل العراق ودول الخليج وإيران مع هذه البيئة الاستراتيجية المتحوِّلة، واستشراف تداعياتها على أنماط الاستقرار والصراع في الإقليم خلال المرحلة المقبلة.

مقاربة منهجية لتحليل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي

تعتمد الدراسة على مقاربة تحليلية مركبة تجمع بين الواقعية البنيوية (Neorealism) والواقعية الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Realism)، انطلاقاً من فرضية مفادها أن سلوك القوى الكبرى لا يتحدد فقط بتوزيع القوة في النظام الدولي، بل يتأثر أيضاً بالقيود الداخلية، والتكلفة السياسية، وإدراك النخب الحاكمة لطبيعة التهديد. وفي هذا الإطار، يمكن بناء منهجيات تحليل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2025 بوصفها نتاجاً لتفاعل ثلاث متغيرات رئيسة: التكاليف الاستراتيجية الناجمة عن التمدد الخارجي، والتحولات في بنية الاقتصاد السياسي العالمي، وصعود أنماط من التنافس أقل قابلية للحسم العسكري المباشر. وهو ما ينسجم كذلك مع أطروحة «القطبية التخصصية» بوصفها سيناريو مرجحاً لتحول النظام الدولي.

كما تعتمد الدراسة توظيف مفهوم الانكفاء المنظّم بوصفه إطاراً تفسيرياً مركزياً، إذ لا يعني الانكفاء انسحاباً أو عزلة، بل إعادة توزيع مدروسة للالتزامات يمكن أن تحافظ على القدرة الأمريكية في التدخل الانتقائي عند الضرورة. ويُستكمل هذا الإطار بمفهوم إدارة المخاطر الاستراتيجية الذي يحل في وثيقة 2025 محل منطق الحسم والهيمنة، وبمفهوم الشراكات الوظيفية الذي يعيد تعريف التحالفات من كونها التزامات قيمية طويلة الأمد إلى ترتيبات مصلحية مشروطة بالأداء.

إلى جانب ذلك فإن بناء المقاربات المنهجية سيعتمد على التحليل المقارن لوثائق استراتيجيات الأمن القومي الأمريكية الصادرة أعوام 2010، 2015، 2017، 2022، و2025، مع ربطها بسياقاتها الجيوسياسية، واستخدام التحليل الاستنتاجي لتتبع انعكاساتها على البيئة الأمنية في العراق والخليج وإيران.

العقيدة الأمريكية: التحول من القيادة إلى إدارة الانكفاء

يكشف المسار التاريخي لاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية منذ إدارة باراك أوباما عن انتقال تدريجي من منطق القيادة الشاملة إلى منطق تقليص الالتزامات، وإن ظل هذا الانتقال، لفترة طويلة، غير مصاغٍ بصراحة. فقد سعت استراتيجيات الرئيس باراك أوباما إلى تخفيف كلفة التدخل المباشر عبر التعددية وتقاسم الأعباء، لكنها أبقت على افتراضٍ مركزي مفاده أن استقرار النظام الدولي لا يزال يعتمد على القيادة الأمريكية بوصفها الضامن لاستدامة التحالفات الأمنية والاستراتيجية على المستوى العالمي.

أما استراتيجية الأمن القومي في عهد الرئيس دونالد ترامب (2017)، فقد شكّلت لحظة تمرّد واضحة على الافتراضات الليبرالية التي حكمت الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، ولا سيما فكرة القيادة عبر المؤسسات متعددة الأطراف، وتحميل الولايات المتحدة كلفة الاستقرار الدولي بوصفه منفعةً عامةً عالمية. غير أن هذا التوجّه، على الرغم من حدّته الخطابية وجرأته السياسية، بقي أسير مقاربة تفكيكية ركّزت على نقد النظام القائم أكثر من بلورة إطارٍ بديلٍ متكامل لإدارته.

وقد تجلّى ذلك عملياً في الانسحاب من اتفاقيات ومؤسسات دولية رئيسة (اتفاق باريس للمناخ، والاتفاق النووي مع إيران، ومنظمة الصحة العالمية)، وفي إعادة تعريف التحالفات بمنطق الكلفة وما يترتب عليها من مكاسب، من دون استبدالها بهياكل أمنية أو اقتصادية مؤسسية مستقرة قادرة على إنتاج انتظامٍ طويل الأمد في النظام الدولي. ونتيجةً لذلك، بدت استراتيجية ترامب الأولى أقرب إلى ممارسة ضغطٍ تفاوضي واسع النطاق على الشركاء والخصوم، منها إلى مشروعٍ استراتيجي متكامل لإعادة تأسيس قواعد النظام الدولي.

في المقابل، سعت استراتيجية الأمن القومي لإدارة جو بايدن (2022) إلى إعادة ترميم هذا النظام من خلال إحياء منطق القيادة الأمريكية التقليدية، ولكن عبر إعادة شحنه بسردية قيمية تمحورت حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة «الاستبداد»، وهو ما أعاد وضع التحالفات الأيديولوجية، ولا سيما مع أوروبا، في قلب المقاربة الاستراتيجية الأمريكية. وقد انعكس ذلك عملياً في إعادة الاعتبار لحلف شمال الأطلسي، وتوسيع نطاق التنسيق عبر الأطلسي في مواجهة روسيا، وإعادة توظيف المؤسسات متعددة الأطراف كأدوات لإدارة التنافس الاستراتيجي، خصوصاً في سياق الحرب الأوكرانية.

إلا أن هذا التوجّه، على الرغم من قبوله النسبي في إعادة توحيد الغرب سياسياً، أعاد في الوقت نفسه إنتاج اختلالات بنيوية سابقة، من حيث الإفراط في الاعتماد على الالتزامات الأمريكية، وتأجيل معالجة مسألة تقاسم الأعباء، وربط الاستقرار الدولي بحسابات منطقية يصعب تعميمها على بيئات إقليمية غير غربية، مثل الشرق الأوسط.

تأتي استراتيجية عام 2025 لتنهي هذا التردد عبر تبنّي واقعية صريحة تعترف بأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة، ولا راغبة، في تحمّل أعباء النظام الدولي كما صُمّم بعد الحرب الباردة. فالتحالفات تُعاد صياغتها بوصفها أدوات لتقليل الكلفة الاستراتيجية، والالتزامات تُربط بمكاسب ملموسة، وإن كانت نسبية وفق تحليل الواقعية، ويختزل التدخل العسكري إلى أداة استثنائية لا خيار افتراضي. وبذلك، لا تمثل الاستراتيجية تراجعاً ظرفياً، بل إعادة تعريف لوظيفة القوة الأمريكية في النظام الدولي.

روسيا والصين: مقاربة تفاضلية لإدارة التحديات والأولويات

تعكس استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2025 إعادة ضبط منهجي لموقع كل من روسيا والصين داخل سلم التهديدات والأولويات في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، بما ينسجم مع منطق الانكفاء المنظّم وإعادة توزيع الموارد الاستراتيجية. فبدلاً من المقاربة الثنائية التي اتسمت بها استراتيجية بايدن لعام 2022، والتي صنّفت الصين بوصفها «المنافس الاستراتيجي الأوسع»، وروسيا كـ «تهديد عسكري أكثر إلحاحاً»، تتجه استراتيجية 2025 نحو تفكيك هذا التصنيف الجامد، واعتماد قراءة أكثر براغماتية ومرونة لطبيعة التحدي الذي تمثله كل قوة على حدة.

وفقاً لوثيقة الاستراتيجية، يُعاد التفكير في روسيا الاتحادية بوصفها تحدياً ينبغي تثبيت مخاطره لا استنزاف الموارد في مواجهته المفتوحة. فالتركيز ينتقل من منطق الردع التصعيدي طويل الأمد إلى منطق إدارة المخاطر وخفض التوتر، عبر مسارات دبلوماسية تهدف إلى تحقيق قدر من الاستقرار الاستراتيجي يسمح لواشنطن بتقليص انخراطها

المباشر في المسرح الأوروبي. وبهذا المعنى، لا تُقرأ المقاربة الجديدة لروسيا باعتبارها قبولاً بسلوك موسكو، بقدر ما تعكس قراراً أمريكياً بتجميد مصادر التهديد عند مستوى يمكن التحكم به، بما ينسجم مع أولوية تحويل الثقل الاستراتيجي الأمريكي بعيداً عن أوروبا. ومن ثم، فإن دلالة إدارة المخاطر في هذه الاستراتيجية تكاد تكون أكثر مرونة من حيث التعامل مقارنة بالاستراتيجيات السابقة.

مقابل ذلك، تحتل الصين موقعاً مختلفاً نوعياً في استراتيجية عام 2025، إذ يُنظر إليها بوصفها التحدي البنيوي الأعمق للهيمنة الأمريكية، لا من زاوية المواجهة العسكرية المباشرة، بل من حيث المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية والقدرة على إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي. ومع ذلك، لا تتبنى الاستراتيجية منطق الاحتواء الشامل أو الصدام الصفري، بل تسعى إلى إدارة تنافس طويل الأمد يقوم على حماية التفوق الأمريكي في مجالات الابتكار وسلاسل الإمداد والطاقة، مع تجنّب الانجرار إلى مواجهات عسكرية مكلفة في الأطراف. ويُفسّر هذا النهج إعادة تركيز الاستراتيجية على المحيطين الهندي والهادئ، مقروناً بتقليص الالتزامات الأمنية في مسارح ثانوية نسبياً، مثل الشرق الأوسط وأوروبا.

وعليه، تعكس استراتيجية عام 2025 انتقال الولايات المتحدة من نموذج إدارة التهديدات المتعددة إلى نموذج ترتيب الأولويات البنيوية، حيث تُدار روسيا كملف استقرار يجب احتواءه، بينما تُدار الصين كتحدٍ طويل الأمد يجب التكيّف معه دون استنزاف الموارد. ويسهم هذا التمايز في تفسير التحولات الأمريكية إزاء الحلفاء الأوروبيين وفي الشرق الأوسط على حد سواء، إذ يصبح تقاسم الأعباء شرطاً للاستمرار في الشراكة، لا نتيجةً تلقائية للالتزام الأمريكي.

الخليج العربي: الاعتماد الذاتي بديل المظلة الأمنية

تعكس تداعيات استراتيجية عام 2025 على أمن الخليج انتقالاً من نموذج الحماية الأمريكية شبه المطلقة إلى نموذج الاعتماد الذاتي المدعوم بشراكات انتقائية. فعلى الرغم من استمرار المصالح الأمريكية الحيوية المرتبطة بأمن الطاقة والممرات البحرية، فإن هذه المصالح لم تعد تبرر التزاماً عسكرياً مفتوحاً أو ضمانات دفاعية شاملة.

يفرض هذا التحول على دول الخليج إعادة هيكلة عميقة لمقارباتها الأمنية، تتجاوز زيادة الإنفاق الدفاعي إلى بناء منظومات ردع متكاملة تشمل الدفاع الجوي والصاروخي، والقدرات السيبرانية، والجاهزية اللوجستية. كما يبرز تحدي الانتقال من الاعتماد على الردع الخارجي إلى بناء ردع ذاتي جماعي، وهو انتقال محفوف بمخاطر تتعلق بتفاوت القدرات، وتباين الإدراك التهديدي، وضعف الأطر المؤسسية للأمن الجماعي الخليجي. وفي غياب مظلة ضامنة، قد تتجه بعض الدول إلى تنويع شراكاتها الأمنية، ما يفتح الباب أمام إعادة تشكّل التوازنات الإقليمية، لكنه في الوقت ذاته يزيد من احتمالات التنافس غير المنضبط إذا لم يُدار ضمن أطر تنسيقية واضحة.

إيران في ظل الاحتواء المرن

تعكس مقاربة استراتيجية 2025 لإيران تحولاً من منطق المواجهة المفتوحة إلى منطق الاحتواء المرن، القائم على ضبط السلوك لا تغييره. إذ لا ينظر إليها في الوثيقة كتهديد وجودي للنظام الإقليمي، بل كفاعل إقليمي قادر على الإخلال بالاستقرار إذا ترك دون ضوابط.

يوفر هذا التوصيف لإيران هامش مناورة أوسع لتوظيف أدوات النفوذ غير المباشر، وتعزيز الردع غير المتكافئ، ولا سيما عبر الفواعل الحليفة والقدرات الصاروخية. غير أن هذا الهامش يبقى محكوماً بجملة قيود، أبرزها هشاشة الوضع الاقتصادي الداخلي، وحدود القدرة على تحويل النفوذ العسكري إلى نفوذ سياسي مستدام، فضلاً عن عدم وضوح أفق أي تسوية إقليمية شاملة.

من منظور استراتيجي، قد تدفع سياسة الاحتواء المرن إيران إلى تبني سلوك تراكمي حذر، يقوم على اختبار الخطوط الحمراء دون تجاوزها، ما يزيد من كثافة التفاعلات تحت عتبة الحرب، ويرفع مخاطر سوء التقدير الاستراتيجي. وهذا بحد ذاته يعتمد على منظومة تصنيف درجة الخطر في إدارة الملفات الثنائية مع الجمهورية الإيرانية.

العراق وسياق الانكفاء الأمريكي المنظم

يُعدّ العراق من أكثر الساحات تأثراً بالتحول في العقيدة الأمريكية، نظراً لكونه شكّل، منذ عام 2003، نقطة ارتكاز مركزية للوجود العسكري والسياسي الأميركي في الشرق الأوسط. غير أن استراتيجية 2025 تنقل العراق من موقع الساحة الوظيفية إلى موقع الفضاء الواجب تحييده، بما يعكس رغبة واشنطن في منع تحوله إلى مصدر استنزاف إضافي.

هذا التحول يفرض على العراق انتقالاً من منطق الأمن بالوكالة إلى منطق الأمن الذاتي، إذ تصبح الدولة العراقية مطالبة بإعادة بناء عقيدتها الأمنية الداخلية، وتعزيز احتكارها لاستخدام القوة، وضبط الفواعل المسلحة غير الدولتية ضمن إطار الدولة. كما يرفع الانكفاء الأميركي من أهمية بناء قدرات ردع وطنية مرنة، لا تقوم على التماثل العسكري، بل على مزيج من السيطرة الحدودية، والاستخبارات، والقدرة على إدارة التصعيد.

وفي الوقت ذاته، يفتح هذا السياق نافذة استراتيجية للعراق للانتقال من كونه ساحة تنازع إقليمي إلى فاعل توازني، مستفيداً من موقعه الجغرافي وعلاقاته المتشابكة مع الخليج وإيران وتركيا. غير أن تحويل هذه الإمكانية إلى دور فعلي يظل مشروطاً بتوفر رؤية أمن قومي متماسكة، وقدرة مؤسساتية على تنفيذها، وهو شرط لم يتحقق بعد بصورة مكتملة.

التفاعلات الإقليمية وسيناريوهات المستقبل

تسهم التحولات التي تكرسها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2025 إلى ثلاث مسارات محتملة لإعادة تشكل البيئة الأمنية الإقليمية، تختلف في منطقها ونتائجها باختلاف قدرة الفاعلين الإقليميين على التكيّف مع تراجع الدور الأميركي المباشر. ويتمثل المسار الأول في سيناريو التوازن التعاوني، الذي يقوم على استثمار الانكفاء الأمريكي النسبي بوصفه فرصة لإنتاج ترتيبات أمنية إقليمية أقل تصادمية، تستند إلى خفض التصعيد، وإدارة الخلافات عبر آليات تفاوضية، وتوسيع دوائر المصالح المتبادلة. وفي هذا السياق، يبرز العراق بوصفه فاعلاً محتملاً في أداء دور وسطي لتيسير العلاقات الاقليمية، مستفيداً من توظيف موقعه الجغرافي، وتشابك علاقاته مع أطراف متنافسة، وقدرته، إذا

ما توافرت الإرادة السياسية والمؤسساتية على التحول إلى منصة للحوار الإقليمي بدلاً من ساحة للتجاذب.

أما المسار الثاني فهو يقع ضمن سيناريو الردع المتشظي، والذي يفترض غياب إطار أمني إقليمي مؤسسي أو هيكلي، مقابل لجوء كل دولة إلى بناء مقاربتها الأمنية بصورة منفردة أو ضمن تحالفات ضيقة ومؤقتة. ورغم أن هذا النمط قد يحد من احتمالات الشامل للصراع عبر توازنات ردعية اقليمية، إلا أنه يرسخ في الوقت ذاته حالة من التوتر المستدام وعدم اليقين بسبب ضعف بنية التوازن وارتفاع مؤشر المعضلة الأمنية، ويزيد من احتمالات سوء التقدير والتصعيد العرضي، ولا سيما في بيئة إقليمية تتسم بتداخل مسارح الصراع وضعف قنوات الاتصال المؤسسية.

في حين يتمثل المسار الثالث في **سيناريو التنافس غير المنضبط**، إذ يؤدي استمرار غياب التنسيق الإقليمي وتراجع الأطر الضابطة للسلوك الأمني إلى تصاعد الصراعات بالوكالة، وتدوير الأزمات بدلاً من احتوائها، ما قد يؤدي إلى تفتت الاستقرار النسبي الذي تشهده المنطقة منذ سنوات. ويُعدّ هذا السيناريو أكثر ترجيحاً في حال فشل الفاعلين الإقليميين في ملء الفراغ التنظيمي الناتج عن السلوك الأمريكي وفقاً لتوجهات الاستراتيجية الجديدة، أو في حال تحول التنافس بين القوى الإقليمية إلى لعبة محصلتها صفرية.

وفي المحصلة، تمثل قدرة العراق على الانتقال من موقع المتلقي للتوازنات الخارجية إلى موقع الفاعل الإقليمي في إنتاجها عاملاً حاسماً في ترجيح أحد هذه المسارات. فكلما نجح العراق في تعزيز سيادته المؤسسية، وبناء سياسة خارجية متوازنة، وتفعيل أدواته الدبلوماسية

والأمنية، ازدادت فرص الدفع باتجاه **سيناريو التوازن التعاوني**، بما يسهم في تحويل التحولات الاستراتيجية الدولية من مصدر تهديد إلى نافذة لإعادة التموضع الإقليمي.

الخاتمة

تكرّس استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2025 انتقال النظام الأمني الإقليمي إلى مرحلة ما بعد الضمانات الخارجية الشاملة، إذ يتراجع الدور الأمريكي بوصفه منتجاً مباشراً للاستقرار، ليحل محله نمط أكثر انتقائية يقوم على إعادة التموضع وإدارة المخاطر بدلاً من الانخراط طويل الأمد. ولا يمكن فهم هذا التحول باعتباره انسحاباً أمريكياً بالمعنى التقليدي، بل بوصفه إعادة تعريف محسوبة لوظيفة القوة الأمريكية، تهدف إلى تقليص الكلفة الاستراتيجية دون التفريط بالقدرة على التأثير في مخرجات التوازن الإقليمي.

في هذا السياق، يواجه الإقليم اختباراً بنيوياً لقدرة فاعليه على الانتقال من الاعتماد على المظلة الخارجية إلى إنتاج صيغ ذاتية للأمن والاستقرار. فبالنسبة للعراق، تطرح البيئة الجديدة تحدياً مركباً يتمثل في كسر منطق الهشاشة البنيوية الذي جعله ساحة لتقاطع التوازنات، وتحويله تدريجياً إلى فاعل قادر على توظيف موقعه الجيوسياسي وشبكة علاقاته المتداخلة لإنتاج دور تيسيري إقليمي. أما دول الخليج، فتجد نفسها أمام استحقاق استراتيجي يتمثل في إعادة تعريف أمنها الوطني خارج إطار الاعتماد الأحادي، عبر بناء قدرات ردعية ومؤسسات أمنية إقليمية أكثر تكاملاً. وفي المقابل، تواجه إيران نمطاً من الاحتواء المرن يحدّ من هامش التصعيد العسكري، من دون أن يفتح أفقاً واضحاً لتسوية شاملة، ما يدفعها إلى إعادة حسابات التكلفة والمنافع لسلوكها الإقليمي.

وعليه، فإن مستقبل الاستقرار الإقليمي لن يتحدد بمدى حضور القوة الخارجية، بقدر ما سيتوقف على قدرة الأطراف الإقليمية على مواءمة مصالحها المتعارضة، وإنتاج ترتيبات أمنية واقعية تتجاوز منطق الصراع الصفري والاعتماد على الضامن الدولي. فإما أن يؤدي هذا التحول إلى خلق توازنات إقليمية أكثر استدامة، أو أن يعيد إنتاج دورات جديدة من عدم الاستقرار في حال عدم تمكّن القوى الإقليمية من إدارة استحقاقات ملء فراغ القوة الناتج عن استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة في المنطقة.

مراجع مختارة لأهم مصادر التحليل والمقارنة في المقالة

1. The White House. (2017). National security strategy of the United States of America. Washington, DC.
2. The White House. (2022). National security strategy. Washington, DC.
3. The White House. (2025). National security strategy of the United States of America. Washington, DC.
4. Mearsheimer, J. J. (2018). The great delusion: Liberal dreams and international realities. Yale University Press.
5. Posen, B. R. (2014). Restraint: A new foundation for U.S. grand strategy. Cornell University Press.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org